التهيئة البيئية للخدمات العامّة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية في قصبة الزرقاء

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، كانون الأول 2020

تأتي ورقة السياسات هذه ضمن مشروع" نحو المشاركة الشاملة للنساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية" المنفذ من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وبدعم من IM الشريك السويدي للتنمية في الشرق الأوسط. حيث يهدف المشروع إلى إكساب 20 متدرباً ومتدربةً المهارات والأدوات اللازمة لكسب التأييد حول القضايا التي تهم النساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إنتاج أوراق سياسات تُعنى بالفئتين السابقتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA Institute

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كليا أو جزئيا وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

المؤلفون: دعاء الخضير، لمى سمارة، رزان الياسوري، عبد المجيد دحبور، فاروق مقابلة، هديل جلهم

طبع في عمان، الأردن
جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن 2020©
صنع في الأردن

جدول المحتويات

1 تمهيد..... 4

2 ملخص تنفيذي..... 4

3 المقدمة..... 6

4 التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية في قصبة الزرقاء..... 6

5 شجرة المشكلات..... 7

6 نتائج الورقة ومناقشتها..... 8

أولاً: واقع التهيئة البيئية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية..... 8

ثانياً: دور البلدية في تقديم خدمات التهيئة البيئية لذوي الإعاقة البصرية والحركية..... 9

7 الخيارات والبدائل..... 10

7.1 البدائل..... 10

7.2 تحليل البدائل..... 12

1 تمهيد

من سمات المجتمعات المتقدمة والتي تعتبر مجموعة من الدول التي حققت تقدماً في المجال الاقتصادي والإنتاج، أنها جعلَت مِن جميع أفرادها اللَّبِنَة الأساس في بناء صرح تقدُّمها وازدهارها، وآمَنَت بقدراتِ جميع أفرادها على اختلاف جنسهم أو قدراتهم الجسدية والعقلية والنفسية، وأولَتْ للأشخاص ذوي الإعاقة أهمية جعلَتهم جزءاً رئيسياً في بناء الصرح الحضاري لهذه المجتمعات. ولطالما اعتبرت العوائق والتحديات جزءاً من حياة البشر على اختلاف أنواعها من عوائق اقتصادية وبيئية واجتماعية وقانونية، وعند النظر إليها فهذه العوائق شبيهة إلى حَدٍّ ما بالعوائق الجسدية التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف أنواعها إن كانت حركية أو سمعية او بصرية أو نفسيّة وحتى عقلية. لكن ما يميّز هؤلاء الأشخاص من ذوي الإعاقة أنّه حين يحتويهم المجتمع المحيط بهم ويؤمن بقدراتهم وحتمية مشاركتهم في مسيرة البناء، ستتحوّل هذه الإعاقات إلى منارات تشعُّ إبداعاً وتسطعُ ابتكارا لِترتقي بهذا المجتمع بجميع فئاته كلوحة فسيفساء متجانسة في غاية الجمال.

في الأردن بلغ عدد الأفراد الذين يعانون من إعاقة والبالغة أعمارهم 5سنوات فأكثر (651.396)، ومن بين كل تسعة أفراد أعمارهم خمسة سنوات فأكثر هناك فرد لديه إعاقة بنسبة تبلغ 11.1% بحسب دائرة الإحصاءات العامّة لعام 2015، وعلى صعيد محافظة الزرقاء تبلغ نسبة الإعاقة البصرية 6.3%، وفيما يتعلق بذوي الإعاقة الحركية والبالغ نسبتهم 4.8%، التي تعد ثالث أكبر المحافظات الأردنية من حيث عدد السكان وبالتالي ارتفاع نسبة ذوي الإعاقة والبالغ نسبتهم 11.9 % .

تهدف الورقة أولاً: إلى دراسة واقع التهيئة البيئية لأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية في قصبة الزرقاء، ثانياً: دراسة دور البلديات والمديريات المختصة في خدمات التهيئة البيئية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية، ثالثاً: دراسة مدى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية عن التهيئة البيئية في قصبة الزرقاء.

تأتي ورقة السياسات هذه لتسليط الضوء على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة الزرقاء وبالتحديد التعرف على واقع التهيئة البيئية للخدمات العامّة لذوي الإعاقات البصرية والحركية. كتبت هذه الورقة ضمن مشروع "نحو المشاركة الشاملة للنساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية" والمنفذ من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وبدعم من IM الشريك السويدي للتنمية في الشرق الأوسط. حيث يهدف المشروع إلى إكساب ٢٠ متدرباً ومتدربة المهارات والأدوات اللازمة لكسب التأييد حول القضايا التي تهم النساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة عبر إنتاج أوراق سياسات تُعنى بالفئتين السابقتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

2 ملخص تنفيذي

التهيئة البيئية أو ما يعرف قانونياً بمفهوم "إمكانية الوصول" وفقاً للمادة 2 من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2017 هي: " تهيئة المباني والطرق والمرافق وغيرها من الاماكن العامّة والخاصة، كودات متطلبات البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة والمتاحة للجمهور، ومواءمتها وفقاً لأحكام قانون البناء الوطني الأردني وأي معايير خاصة يصدرها أو يعتمدها المجلس"[1]، وعليه تعتبر التهيئة البيئية من الناحية القانونية حقٌ مصانٌ قانونياً للأشخاص ذوي الإعاقة، وهناك الأسس والمعايير والضوابط والمتطلبات الخاصة الواجب توافرها في المباني والمرافق العامّة ضمن أسس هندسية متفق عليها بكودة متطلبات البناء الخاصة بالمعوقين[2] .

وهذه الناحية القانونية والهندسية التي تم ذكرها سابقاً كافية لحصول ذوي الإعاقة البصرية والحركية على خدمات التهيئة كاملةً وبشكلٍ يضمن تنقلاتهم بأمان. وعند النظر على واقع التهيئة البيئية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية وبحسب نتائج الورقة، تكمن المشكلة في قضية الإلزامية للجهات المقدمة للخدمات العامّة بالتنفيذ، وهذا مخالف لما جاء في المادة رقم

[1] قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
[2] كودة البناء الخاصة بالمعوقين من كودات البناء الوطني، مجلس البناء الوطني الاردني، وزارة الاشغال العامّة والاسكان، عمان، الاردن ، 1993

(33) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2017 حيث تنص الفقرة أ بما يلي:" لا يجوز مصادقة أو إجازة المخططات والتصاميم أو منح الترخيص وإذن الإشغال للمباني العامّة أو الخاصة أو دور العبادة أو المواقع السياحية وغيرها من المنشآت والمرافق التي تقدم خدمة الجمهور، ما لم تكن مطابقة لإمكانية الوصول"، وعليه يلزم القانون الجهات الرسمية المسؤولة عن التهيئة البيئية بإجراءات التهيئة وفقاً لأحكام القانون لنفس المادة فقرة (ب) والتي تنص على ما يلي:

1- "على وزارة الاشغال العامّة والاسكان وأمانة عمّان والبلديات ومن في حكمها ومجلس البناء الوطني الأردني والجهات ذات العلاقة بعد نفاذ أحكام هذا القانون إلزام الجهات التي تقدم خدمات للجمهور بتصويب اوضاع منشآتها ومرافقها وفق امكانية الوصول ".

2- " إذا لم تلتزم الجهات التي تقدم خدمات للجمهور بتصويب أوضاع منشآتها ومرافقها وفق إمكانية الوصول، تتخذ وزارة الاشغال العامّة وأمانة عمان الكبرى والجهات ذات العلاقة الإجراءات الإلزامية بما في ذلك الإغلاق المؤقت أو الدائم بحق تلك الجهات "[3].

عليه يتبين أن التهيئة البيئية للأشخاص ذوي الإعاقة محصنة بشكل قانوني وأيضاً بشكلٍ يضمن جودة التهيئة ضمن معايير هندسية، والبنية التحتية والخدماتية في محافظة الزرقاء غير مساعدة لتحقيق التهيئة البيئية حيث تعاني شبكة الطرق في محافظة الزرقاء من مشاكل التعبيد والصيانة كما يوجد في المنطقة مجموعة من الطرق الفرعية والزراعية والتي تعد من أطول شبكات الطرق في المملكة حيث يبلغ طولها (1966 كم) وترتكز مشكلاتها على أنها بحاجة إلى التعبيد وإعادة صيانة[4].

ومن أبرز ما توصلت إليه الورقة، هو تأثير خدمات التهيئة البيئية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية بشكلٍ مباشر على مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية وذلك لافتقارهم إلى الموارد اللازمة للتواصل المباشر مع صنّاع القرار؛ مما يصعّب عليهم التعبير عن احتياجاتهم والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية. كما يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة حواجزٍ مختلفة، منها: حواجز تنقلية تعمل على الحد من تنقلاتهم وإمكانية وصولهم إلى وجهاتهم، وحواجز ثقافية مجتمعية تمثلت في بصمة العار المجتمعية كونهم من ذوي الإعاقة، وغيرها من التحديات التي عادةً تعمل على الحد من استقلاليتهم مثل حاجتهم لمرافق وعملية تنقلهم مثل معاناتهم بالمواصلات العامة، وبالتالي انخفاض فرص الانخراط أمامهم بشكلٍ هادف في النظام الاجتماعي والاقتصادي.

وتواجه خدمات التهيئة البيئية في قصبة الزرقاء العديد من التحديات، أبرزها ما يلي:

- غياب الأشخاص ذوي الإعاقة من الجهات المشاركة بتنفيذ الخطط الاستراتيجية وخطة التنمية المحلية في بلدية الزرقاء.
- غياب الدعم المالي الموجه لمشاريع إمكانية الوصول لأشخاص ذوي الإعاقة في ميزانية بلدية الزرقاء.
- غياب ثقافة التهيئة البيئية والمعرفة بكودة البناء الخاصة بذوي الإعاقة من قبل القطاعات الحكومية والخاصة.
- غياب الثقافة المجتمعية الملائمة في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضعف قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة في المطالبة بحقوقهم وتحصيلها.

وبناءً على ما تقدم، قُدِمت عدد من السياسات العامّة هدفها التحسين من واقع خدمات التهيئة البيئية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية في قصبة الزرقاء، متمثلةً بالآتي:

- سياسة عامّة لرفع مستوى التهيئة البيئية في المباني الحكومية والخاصة والشوارع في محافظة الزرقاء من خلال تطبيق كودة البناء للأشخاص ذوي الإعاقة.
- سياسة عامّة لرفع الوعي بأهمية التهيئة البيئية.

[3] قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة2017

[4] الخطة الاستراتيجية لبلدية الزرقاء 2023، صفحة 13، 5، 5 البنية التحتية والخدمات

- سياسة عامّة لتمثيل ذوي الإعاقة في مواقع اتخاذ القرار في بلدية الزرقاء.
- سياسة عامّة لرفع معرفة ذوي الإعاقة بحقوقهم والمدافعة عنها.
- سياسة عامّة لرفع الوعي المجتمعي بأخلاقيات التعامل مع ذوي الإعاقة.

3 المقدمة

يُعرف ذوو الإعاقة بأنهم: "كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكلٍ مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم او التأهيل أو العمل بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين "[5] حسب المادة رقم (2) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إحصائياً ولارتفاع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية لا بد من ضرورة التهيئة البيئية للخدمات العامّة متمثلةً بالآتي: (الشوارع والأرصفة، المؤسسات الحكومية والخاصة بالإضافة إلى المرافق العامّة)، بحيث تسهم التهيئة والتسهيلات البيئية للخدمات العامّة لذوي الاعاقات بتفعيل مشاركتهم في التعليم والعمل والحياة الاجتماعية، وتحقيق التهيئة الصحيحة للخدمات العامّة يخفف من اعتماد ذوي الإعاقة على الغير ويزيد من نشاطهم ويخفف من عزلتهم. [6]

وخدمات التهيئة البيئية أو ما يعرف "بإمكانية الوصول" هي ليست بالموضوع الجديد فبعد الحرب العالمية الثانية ازداد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، مما تطلب توفير خدمات لهم فأنشأت الدول الاوروبية مجمعات سكنية ووفرت فرص عمل لهم بما يتناسب مع إعاقاتهم بالإضافة إلى الخدمات الصحية والاجتماعية والترفيهية. إلّا أن الأشخاص ذوي الإعاقة شعروا بالعزلة عن المجتمع وأثرت بشكلٍ سلبي عليهم مما خلق فكرة إنشاء مباني للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المجتمع وتهيئة جميع المرافق بما يتناسب مع ظروفهم وبدأت تصمم هذه الإنشاءات والطرق ضمن معايير هندسية سليمة لضمان سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة.[7]

لقد توصلت الورقة إلى العديد من النتائج المهمة من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من مجموعتي نقاش مركزة تمثلت الأولى في سبع أشخاصٍ من ذوي الإعاقة البصرية، والأخرى بستةِ أشخاصٍ من ذوي الإعاقة الحركية من قصبة الزرقاء والذين يواجهون العديد من التحديات اليومية. كما تم تنفيذ مقابلة معمقة مع الأستاذ محمد نايف الزواهرة مدير وحدة التنمية المجتمعية في بلدية محافظة الزرقاء.

4 التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية في قصبة الزرقاء

تمثل مشاكل التهيئة البيئية عائقاً أمام الأشخاص ذوي الإعاقة في ممارسة حياتهم الطبيعية والتي هي حق من حقوقهم الأساسية، وتنعكس هذه المشاكل سلباً وبشكلٍ مباشر على المستوى الاجتماعي والصحي والنفسي. ومن خلال عملية البحث وتحليل المعلومات من مصادرها توصلت الورقة إلى وجودِ مشكلةٍ واضحة وملموسة في موضوع التهيئة البيئية للخدمات العامّة الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية في قصبة الزرقاء.

[5] ,رقم 31، لسنة2007 المادة 2، قانون حقوق الأشخاص المعوقين
[6] منظمة الصحة العالمية، موجز التقرير العالمي حول الإعاقة 2011-
[7] كودة البناء الخاصة بالمعوقين من كودات البناء الوطني، مجلس البناء الوطني الاردني، وزارة الاشغال العامّة والاسكان، عمان، الاردن ،1993

5 شجرة المشكلات[8]

[8] مَنهجية لتحديد المُشكلة وأسبابها وآثارها، حيث الجدع هو المشكلة الرئيسية، وتمثل الجذور أسباب المشكلة الأساسية في حين تمثل الفروع آثاره".
https://sswm.info/ar/taxonomy/term/2647/problem-tree-analysis

6 نتائج الورقة ومناقشتها

أولاً: واقع التهيئة البيئية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية في قصبة الزرقاء

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية من ضعف التهيئة البيئية في قصبة الزرقاء في كلٍ من الشوارع والأرصفة، ومباني القطاع الحكومي بالإضافة إلى مباني القطاع الخاص وانعكس ذلك على تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة إلى آثار جسدية ونفسية أثرت بشكلٍ سلبي على مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية. مثال: تعرض أحد المشاركين (ل) شخص من ذوي الإعاقة البصرية لأذى جسدي نتيجة وقوعه في حفرة عمقها 2 متر على الطريق فيما تعرض المشارك (ب) شخص من ذوي الإعاقة الحركية لأذى نفسي نتيجة تعرضه لمضايقات لفظية من قبل سائقي التكسي.

1. التأثير السلبي الذي تعرض له الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية نتيجة ضعف التهيئة البيئية

- تعرض ذوي الإعاقة البصرية والحركية إلى الأذى الجسدي نتيجة ضعف التهيئة البيئية.
- تعرض ذوي الإعاقة البصرية والحركية إلى الأذى الجسدي نتيجة عدم وعي أصحاب النقل العام بكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة البصرية والحركية.
- عدم احترام ذوي الإعاقة البصرية والحركية من بعض أفراد المجتمع وشعورهم بالتهميش من قبلهم، وحاجة ذوي الإعاقة البصرية والحركية إلى وعيٍ مجتمعي للتعامل معهم.
- تحمل ذوي الإعاقة البصرية والحركية أعباءً مادية لتنقلهم من مكانٍ إلى آخر؛ لضعف تهيئة المواصلات العامّة.
- ارتفاع التكلفة المالية في مستشفيات القطاع الخاص المهيأة لذوي الإعاقة البصرية والحركية.

2. ضعف دور الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية في المطالبة بحقوقهم وتحصيلها

- **أولاً:** هناك قصور واضح من الأشخاص ذوي الإعاقة في معرفة حقوقهم وكيفية تحصيلها، حيث أبدى غالبية المشاركين عدم معرفتهم بآلية تقديم طلب شكوى فيما يخص التهيئة البيئية.
- **ثانياً:** بعضهم لديه علم بآلية تقديم الشكوى ولكن لم يُستجاب لهم؛ مما ولد لديهم الشعور بالإحباط والتهميش واعتمادهم على الجمعيات المدافعة عن حقوقهم والتي بدورها لم تقدم لهم المساعدة بتسليط الضوء على مشاكلهم ومعالجتها، وكذلك وسائل الإعلام التي لم تقدم بدورها مساندة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تسليط الضوء عليهم.

3. غياب الثقافة المجتمعية في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية

الجهل المجتمعي بأخلاقيات أو بما يسمّى "إتيكيت التعامل" مع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية، انعكس على صحتهم النفسية فتعرضهم للأذى النفسي والتنمر والصورة النمطية الموصومة اتجاههم والتي تصفهم بالعجز والجهل وتخيم عليها مشاعر الشفق .فإن التصرف المُمارس عليهم من قبل أفراد المجتمع قلل من مشاركتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفاعلة.

4. انخفاض رضا الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية عن التهيئة البيئية في محافظة الزرقاء

أظهر جميع المشاركين عدم رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم في المؤسسات الحكومية، فيما أظهر غالبيتهم عدم رضاهم حول الخدمات الأخرى المقدمة لهم، حيث أبدى شخص من ذوي الإعاقة البصرية (ح) أن الخدمات المقدمة من قبل بعض المستشفيات الحكومية تُعرِضُه للعديد من الإجراءات التي تتطلب حركة دائمة بحيث يحتاج إلى

استخدام الدرج لتعطل المصاعد في أغلب الأوقات، وهنا نلاحظ انخفاض رضا الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية عن التهيئة البيئية المقدمة لهم، مما يعرب عن سوء خدمات التهيئة البيئية في قصبة الزرقاء.

ثانياً: دور البلدية في تقديم خدمات التهيئة البيئية لذوي الإعاقة البصرية والحركية

تأسست بلدية الزرقاء عام 1928 ويديرها رئيس البلدية و18 عضو منتخب من قبل المواطنين من مدينة الزرقاء، وأظهرت النتائج إلى وجود خللٍ في دور البلدية من خلال ما يلي:

1. غياب الأشخاص ذوي الإعاقة عن المشاركة بوضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية وخطة التنمية المحلية ببلدية الزرقاء.

أظهرت النتائج عدم وجود أي شخص من ذوي الإعاقة في المجلس المحلي، ويُستدل عن غيابهم إلى عدم حصولهم على حقوقهم، وبالرغم من إشارة الخطة التنموية لبلدية الزرقاء للأعوام 2020-2023 حيث قُسّمت الأهداف الرئيسية إلى بطاقاتٍ تتضمن خطة المشروع والتعريف عنه، حيث تتضمن البطاقة رقم (22) الهدف الثالث والذي ينص أنّ: "المساهمة في تنمية المجتمع المحلي من خلال تنمية مشاريع تنموية تخدم كافة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة"، وتشير الخطة إلى الجهات المشاركة بتنفيذ الخطط التنموية وخطة التنمية المحلية بالرغم من غياب ذوي الإعاقة عن هذه العملية المهمة[9]. وتبين أنه لدى البلدية خطط استراتيجية لعام 2023 ولا يوجد أي بنود خاصة بذوي الإعاقة، فجميع البنود تعتبرهم من ضمن المواطنين وغير مخصصة لذوي الإعاقة بشكلٍ خاص.

ونتج عن عدم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بوضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية وخطة التنمية المحلية في بلدية الزرقاء ما يلي:

- عدم وجود جهات رقابية في البلدية لمتابعة أعمال التهيئة البيئية لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق التابعة لبلدية الزرقاء.
- تقديم خدمات من قبل الموظفين القادرين على التعامل مع ذوي الإعاقة البصرية والحركية لمساعدتهم بالمعاملات الورقية فقط، مما يشير الى عدم توفرهم بشكل دائم.
- عدم وجود أقسام خاصة في البلدية لتقديم الخدمات لذوي الإعاقة.
- ضعف تهيئة المباني التابعة للبلدية وبالتالي المناطق التابعة لها لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة.
- لا يندرج الأشخاص ذوي الإعاقة تحت قائمة أولويات البلدية.
- لا يوجد دليل خاص حول كيفية التعامل مع مشاكل الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدية.
- المباني التابعة للبلدية المستأجرة غير مهيأة بيئياً للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، حيث لا يوجد ناطق أو موظف قادر على التعامل معهم، كما تعد غير مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية بحيث لا يوجد رامبا، وهو: "حيز مخصص للحركة ذو سطح مائل في اتجاه الحركة ويؤمن في الفراغ طريقا للانتقال بين منسوبين مختلفين".[10]
- الكادر الوظيفي في البلدية القائم على تهيئة المباني لا يمتلكون مهارات خاصة لمراعاة ذوي الإعاقة.
- لا يوجد تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالس المحلية.
- من أدوار البلدية المهمة التهيئة البيئية الملائمة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، بينما تقتصر خدمات البلدية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة على الأكشاك أو البسطات، مما يدل على عدم تحديد البلدية لدورها فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة.

---

[9] الخطة الاستراتيجية والتنموية لبلدية الزرقاء (2020-2023) صفحة32

[10] كودة البناء الخاصة بالمعوقين من كودات البناء الوطني، مجلس البناء الوطني الاردني، وزارة الاشغال العامّة والاسكان، عمان، الاردن ،1993

2. **<u>غياب الدعم المالي لمشاريع التهيئة البيئية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية</u>**

تعاني بلدية الزرقاء من وضعٍ ماليّ صعب، حيث تعتمد على الإيرادات العائدة من الرسوم والضرائب، مفتقرةً إلى مشاريع استثمارية ترفد البلدية بإيرادات. وتشكل الرواتب بحدود 80% من النفقات الفعلية، وتعاني بلدية الزرقاء من ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات [11]، مما يؤثر بشكلٍ مباشر على جودة الخدمات المقدمة من قبل البلدية بشكلٍ عام، والتهيئة البيئية الواجب تقديمها لذوي الإعاقة بشكلٍ خاص.

أبدى السيد محمد نايف الزواهرة مدير الخدمة المجتمعية في بلدية الزرقاء خلال مقابلته، أنه لدى بلدية الزرقاء شراكات استراتيجية مع منظمات محلية ودولية يتم من خلالها تقديم مشاريع لخدمات التهيئة البيئية، لكن هذه المشاريع تقدم خدمات لفترات مؤقته وأثرها غير ملموس لعدم وجود كادر رقابي للعملية وانعدام عنصر الإستدامة وصعوبة إمكانية الوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة.

3. **<u>غياب ثقافة التهيئة البيئية والمعرفة بكودة البناء الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة من قبل القطاعات الحكومية والخاصة</u>**.

من خلال تحليل الجلسات المركزة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية تبين أنّ مفهوم التهيئة البيئية للقطاعات الخدمية حكومية أو خاصة على حدٍ سواء غائبة نوعاً ما، بحيث أنه تم تهيئة إحدى المراكز التجارية لمرور عربات التسوق بحيث خَدمت الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية ولكن لم تكن موجه لهم، وعبر المشارك (ل) من ذوي الإعاقة البصرية قائلاً : "إن توفرت خدمات التهيئة البيئية فهي موجه للإعاقة الحركية متناسين بذلك وجود إعاقات أخرى ومختلفة لا بد من خدمتها"، وعبر مشارك آخر (ب) قائلاً: "إن التهيئة البيئية المتواجدة تفتقر إلى المعايير الهندسية مثل الرامبات، مما يعرض ذوي الإعاقة إلى مخاطر أكثر". وأخيراً عبر المشارك (س) شخص من ذوي الإعاقة البصرية ما يلي: " فيما يتعلق بالأعمال تحت الإنشاء فهي تفتقر إلى إشارات تحذيرية تنبه ذوي الإعاقة البصرية والحركية".

7 الخيارات والبدائل

7.1 البدائل

أولاً: سياسة عامّة لرفع مستوى التهيئة البيئية في المباني الحكومية والخاصة والشوارع في قصبة الزرقاء

الهدف: تهيئة المباني الحكومية والمؤسسات العامّة لتسهيل وصول ذوي الإعاقة للخدمات.

من خلال تحليل البيانات والمعلومات التي جُمعت لا بد من القيام بالتالي:

- تفعيل المادة 33 من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة 2017، والتي تلزم المنشآت الحكومية والخاصة بتهيئة مبانيها.
- إشراك المنظمات الدولية بتهيئة المؤسسات لتسهيل وصول ذوي الإعاقة للخدمات العامّة.
- استحداث قسم في البلدية يختص بتهيئة المباني وتقديم خدمات لذوي الإعاقة داخل المؤسسات الحكومية في الزرقاء، مثل: وجود مصاعد ورامبات وناطق لتسهيل وصولهم إلى الخدمة.
- تخصيص موظف في كل قسم لإنجاز المعاملات الخاصة بذوي الإعاقة.
- وجود جهات رقابية في البلدية لمتابعة أعمال التهيئة البيئية في المناطق التابعة لبلدية الزرقاء.

[11] الخطة الاستراتيجية والتنموية لبلدية الزرقاء (2020-2023) الصفحة17

ثانياً: سياسات عامّة لرفع الوعي بأهمية التهيئة البيئية

الهدف: الوصول لوعي مشترك لدى موظفي المؤسسات العامّة والحكومية والأشخاص ذوي الإعاقة بالوسائل التي تسهل حصول ذوي الإعاقة على الخدمة.

- ورش عمل للمهندسين والعاملين في مجال الإنشاءات والطرق على كودة البناء الخاصة بالمعاقين.
- توعية القطاع الخاص بأهمية التهيئة لبيئية وأثرها على ذوي الإعاقة، والتزام التهيئة البيئية بمعايير ومواصفات الكودات.
- التركيز على دور دائرة المقربين (العائلة أو الأصدقاء) في توعية ومساعدة ذوي الإعاقة في الوصول للخدمات.
- تأسيس كتيبات وأدلة حول الخدمات المهيأة المقدمة من البلدية لذوي الإعاقة البصرية والحركية.
- دورات تدريبية لموظفي المؤسسات ومقدمي الخدمات العامّة بكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- بناء قدرات الموظفين القائمين على متابعة الأعمال الإنشائية بالبلدية، بالتهيئة البيئية وكودة البناء لذوي الإعاقة.

ثالثاً: سياسة عامّة لتمثيل ذوي الإعاقة في مواقع اتخاذ القرار في البلدية

الهدف: إشراك ذوي الإعاقة في عمليّة صنع القرار داخل البلدية ومراقبة الأعمال الخَدَمية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تشكيل لجان من الأشخاص ذوي الإعاقة للانضمام على الخطط التنموية في البلدية وتنفيذ الخطط.
- تحفيز الأشخاص ذوي الإعاقة في الترشح للمجالس المحلية في البلدية.

رابعاً: سياسة عامّة لرفع معرفة ذوي الإعاقة بحقوقهم والمدافعة عنها

الهدف: إكساب الأشخاص ذوي الإعاقة المعرفة اللازمة بالقوانين الحقوقية والمعاهدات الدولية الخاصة بذوي الإعاقة والأدوات المناسبة للمدافعة عن حقوقهم.

- شراكات مع المنظمات الحقوقية المدافعة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- حملات حقوقية للمدافعة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- حملات لتفعيل القوانين التي تخص الأشخاص ذوي الإعاقة.

خامساً: سياسة عامّة لرفع الوعي المجتمعي بأخلاقيات التعامل مع ذوي الإعاقة

الهدف: رفع مستوى الوعي بإتكيت التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

- مناهج تعليمية في المدارس والجامعات بأخلاقيات التعامل مع ذوي الإعاقة.
- ورش عمل لمقدمي الخدمات العامّة في القطاع الحكومي والخاص بأخلاقيات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- حملات إعلامية تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم.
- تغيير الصورة النمطية المجتمعية السلبية المرسومة إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة.

7.2 تحليل البدائل

في هذه الورقة تم التركيز على واقع التهيئة البيئية؛ بهدف التحسين من مستوى الخدمات البيئية للمرافق العامّة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية لتفعيل دورهم وزيادة مشاركتهم في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهم ركنٌ أساسيّ من المجتمع وجزءٌ لا يتجزأ من العملية التنموية المتكاملة للنهوض به. لذلك لا بد علينا أن نأخذ الميزان المعياري بشكلٍ عام عند تحليل السياسات العامّة. تم إعطاء النسب التالية بناءً على الأولويات والتحليل، بحيث اعتبرت التكلفة المالية 15%، وأهمية جودة خدمات التهيئة 30%، والفترة الزمنية لتحقيق رؤيتنا 15%، إمكانية الوصول 40 % كأعلى نسبة. ولا بد من تحليل كل بديلٍ على حدا للوصول إلى البديل الأمثل الذي يتناسب مع الأهداف الرئيسية للورقة، متمثلاً بالآتي:

البدائل	التكلفة المالية	التهيئة (مطابقتها لكودة البناء الخاصة بالمعاقين)	الفترة الزمنية	امكانية الوصول	
سياسة عامّة لرفع مستوى التهيئة البيئية في المباني الحكومية والخاصة والشوارع في قصبة الزرقاء					%70
سياسة عامّة لرفع الوعي بأهمية التهيئة البيئية					%54
سياسة عامّة لتمثيل ذوي الإعاقة في مواقع اتخاذ القرار في البلدية					%47.75
سياسة عامّة لرفع معرفة ذوي الإعاقة بحقوقهم والمدافعة عنها					%42.25
سياسة عامّة لرفع الوعي المجتمعي بأخلاقيات التعامل مع ذوي الإعاقة					%47.25

وبالتالي البديل المثالي للورقة:

1- سياسة عامّة لرفع مستوى التهيئة البيئية في المباني الحكومية والخاصة في قصبة الزرقاء.
2- سياسة عامّة لرفع الوعي بأهمية التهيئة البيئية.

إذا ما تبنت الجهات المسؤولة عن التهيئة البيئية كمديرية اشغال الزرقاء والبلدية سياسة عامّة لرفع مستوى التهيئة البيئية في المباني الحكومية والخاصة وقامت الجهات أيضاً بزيادة الوعي بمفهوم التهيئة البيئية للخدمات العامّة لمقدمي الخدمات للجمهور من القطاع الحكومي والخاص. بذلك نضمن نحن كباحثين متدربين وجود بيئة آمنة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية تمكنهم من التنقل بكل سهولة ويسر وبدون أي شكل من أشكال العوائق التي تم مناقشتها سابقا أمام زيادة مشاركتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

معهد
غرب آسيا وشمال أفريقيا

الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن | هاتف: ٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١+ | info@wana.jo

www.wanainstitute.org